

عصبت صبغاً فصنع به ثوباً وارتياقت به به سوبقا فشرى كان بقدر
 حبها ويصل لنقص وان عصبت ثوباً وصبغاً فصنع به ردة وارش
 نغصه ولا ينع له ان زاد **فصل** ويحب بوطي غاصب عالما ختمه حد
 ومهرو ولو نظا وعة وارش بكارة ونقص بولادة والولد ملك لا يهنا
 ويضعه سبطا لا يمتا بلا جانية بعشر قيمة امه وتزارة معها على الجاني
 وكذا ولد بيمينه والولد من جاهل حر ويغدي بانفضاله حتى بيمينته يوم
 وضعه ويرجع معناض غمر على غاصب بنقص ولادة ومنفعة فائبة
 باق او نحو وهو واخرة نفع ونشر وكسب وقية ولد وغاصب على
 معناض بيمينه وارش بكارة وفي اجارة يرجع مستاجر عن بيمينه عين
 وغاصب عليه بيمينه منفعة وينتد مشتر ومشتاجر لو يبر المملك
 له ما دفعه من المسمى ولو على الحال وفي ملك للاعوض وعقد امانة
 مع جمل يرجع ملك وامين بيمينه عين ومنفعة ولا يرجع غاصب بشيء
 وفي غارة مع جمل مستعير يرجع بيمينه منفعة وغاصب بيمينه عين
 ومع علمه لا يرجع بشيء ويرجع غاصب لها وفي عصب يرجع الغاصب
 الاول بما غمره ولا يرجع الثاني عليه بشيء وفي مضاربة ونحوها يرجع
 عامل بيمينه عين واجر عمله وغاصب بما نفع عامل نفسه من ربح ونحوه
 منساقاة بيمينه منعه وفي نكاح يرجع زوج بيمينها وقية ولا شرط
 حرثته او مات وغاصب بهن مثل ويرد ما اخذ من مسمى وفي اصدان
 وطلع او نحو عليه والباقرين يرجع قابض بيمينه منفعة وغاصب بيمينه
 عين والدين كاله وفي اطلاق باذن غاصب الغزاة عليه وان علم سلف
 نعليه وان كان المستقل اليه في هذه الصورة هو المالك فلا شيء له
 لما يستقر عليه لو كان اجنبيا هو ما سواه فيقول غاصب وان اطعمه الخبز
 ما كلكه وعلم بيمينه اشتراطه عليه والانعلى غاصب ولو لم يقبل
 انه طعامه ولما كلكه او ذابته او اخذه بقرض او شري او هبة
 او صدقة او ابا حة له او اشترهه او استودعه او استاجرته او

استوج

استوج على قصارته او خباطه ونحوهما ولم يعلم له بر اغاصب وان اعمره
 بوعيا كصدور ما تقدم من مالك لغاصب وكالوزوجه المعصومة ومن اشترى
 ارضا ففرض او يني فيها فخرت مسخية وقلم عمره او بناؤه وح على بائع مما
 عزمه ومن اخذ منه بحجة مطلقة ما اشتراه ردة بائعه ما قبضه ومن اشترى
 ثوبا فاعتنه فادعى فخر ان البائع عصبه منه فصدقه احداهما لم يقبل
 على الاخره وان صدقاه مع المبيع لم يقبل عنته ويستقر الضمان على منعه
فصل وان ائتلف اوتلف معصوب ضمن مئالي وهو كل مكيل وموزون
 لا صناعة فيه مباحة يصح التسليمه بمثله فان اعور بيمينه مثله يوم
 اعوراه فان قدر على المثل لا بعد اخذها ورجت وغيره بيمينه يوم تلفه
 في بلد عصبه من نغده فان تعدد فمر غابله وكذا اشترك بلا عصب
 ومقبوض بعقد فاسد وما احري بجراه مما لم يدخل في ملكه فلو دخل بان اخذ
 معلوما بكيل او وزن او حواجج من نبال ونحوه في ايامه شوخسبه فانه
 يعطيه بسعر يوم اخذه ويؤمر مضوع مباح من ذهب او فضة وتبر
 تخالف قيمته وزنه بغير حسبه ومنها باها شاه ويعطى بيمينه عرضا
 ويضمن مخمر صناعة بوزنه من حسبه وفي تلف بعض معصوب وتقص
 قيمة بائعه كرجي خفت تلف احد مما ردة باق وقيمة تال وارش وفي قن
 بابق ونحوه قيمته ويملكها ما كلكه لا غاصب معصوبا بغيره في قن ردة
 واخذها او بئ لها ان تلفت وفي عصير تخمر مثله ومتى انقلب خلا ردة
 وارش نغصه كما لو نغص بال تخمر واسترجع البدل وما صححت اجارته من
 معصوب ومقبوض بعقد فاسد فقبل غاصب وقابض اثره مدة
 مقامه بيبه ومع عجز عن ردة الى اداء قيمته ومع تلف ناليه ويقبل
 قوله في وقته ولا فلا كتمه وشجر وطير ونحوها مما لا منافع لها يستحق بها
 عوض ويلزم في قن ذي صنایع اجرة اعلاها فقط **فصل** وحرم تصرف
 غاصب في معصوب بما ليس له حكم من صحة وفساد وكلا تلاف واستعمال
 كلنس ونحوه وكذا بما له حكم كعبادة وعقد ولا يصح ان وان اجر بعين